دراسة اهم ضوابط تشخيص القياس الصحيح (في الدرس النحوي)

الدكتور محمد ابراهيم خليفه الشوشتري*

الملخص

إنَّ القياس النحوي قد بلغ من السّعة و الشمول حداً استوعب فيه جميع المواضيع النحوية، قال الكسائي: (من الرمل، والقافية من المتدارك):

إنَّما النحو قياسٌ يُتبَعْ و به في كلّ أمرٍ يُنتفَعْ

و لا شك أنَّ هذه السعة تمنح القياس النحوي أهمية كبيرة في الدراسات النحوية الأصولية، لذلك كان المؤمل من علماء النحو القدماء أن تدفعهم هذه الأهمية القصوى إلى تحديد أطر القياس الصحيح و تشخيص ضوابطه تشخيصاً دقيقاً، و أن تحدو بهم إلى الاجماع النسبيّ على العمل بهذه الضوابط، ليحتذيها، و يهتدي بها الخلف من العلماء في إجراء الأقيسة، و استخدامها استخداماً صحيحاً دون أن يُحمِّلَ إجراءُ الأقيسة علمَ النحو سلبيات هو في غني عنها. لكن، للأسف الشديد، لم يحصل ذلك، إذ لم يحدثنا التاريخ باجماع علماء النحو على ضوابط تعيّن القياس الصحيح، لذلك ابتُلِيَ علم النحو بكثرة الآراء المتضاربة التي كان كثير منها وليد أقيسة غيرصحيحة. و إنَّ هذه المقالة التخصصية تكفلت بدراسة أهم ضوابط القياس الصحيح، و رصدها في المصادر القديمة الأصلية، و لا شك أنَّ الالتزام بإجراء الأقيسة الصحيحة يلعب دوراً وظيفياً فاعلاً في الحد من الاجتهادات النحوية المستندة إلى أقيسة غيرصحيحة، و بذلك تقل الخلافات إلى حد كبير. و إذا تحقق ذلك، فانه، بلاشك، عمل علمي خطير، ينقذ النحو مما هو فيه، و يغلق الباب أمام الناقدين، و يستعيد النحو أصالته و طراوته و حيويته، و هذا هو أحد طرق التيسير العلمي و الإحياء التراثي، لكنّ الذي يبدو أنَّ هذا العمل الجسيم لايقوى عليه إلاّ المتخصصون في علم أصول النحو.

كلمات مفتاحيه: علم أصول النحو، المطرد، ضوابط القياس، السماع.

---

* أستاذمشارك في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الشهيد بهشتي، طهران، ايران.

تاريخ الوصول: ٩٠/٢/٢٨ تاريخ القبول: ٩٠/٣/٢٥

المقدمة

واضح لكل متخصص في النحو أنَّ القياس النحوي قد احتل مساحة واسعة جداً في الدراسات النحوية، بل يمكن القول بأنه لم يخل منه موضوع من مواضيع النحو و الصرف. لذلك لعب دوراً وظيفياً فاعلاً و خطيراً جداً في مجالي التعليل، و الأحكام النحوية و الصرفية، و قد كتبت مقالاً طبع في العدد الأول من هذه المجلة المباركة بيّنتُ فيه الدور الوظيفي للقياس النحوي. و المهم أنَّ بعض النحاة قد أساء استخدام القياس، و هذا ما جعله يلعب إلى جانب دوره الايجابي الخطير، دوراً سلبياً تمثل –فيما أرى– في كثرة الآراء المتضاربة التي عقّدت و عسّرت مواضيع النحو، فولدت شيئاً من الضجر و السآمة لدى الدارسين، و فتحت باب النقد. والذي يظهر لي أنَّ السبب الوحيد الذي وقف وراء هذا الدور السلبي إنما هو عدم التزام جميع علماء النحو بضوابط معينة تحدد القياس الصحيح و تشخصه علماً بأنَّ التراث النحوي قد اشتمل على ضوابط اشتُرطت في القياس الصحيح. لكنها لم تكن وليدة برهة قصيرة من الزمن، بل هي حصيلة بحوث و دراسات عميقة امتدت على مدى قرون غير قليلة، و لا شك أنَّ دراسة هذه الضوابط دراسة دقيقة من أهم مواضيع علم أصول النحو، وأنَّ الاطلاع عليها، ودراستها أمر لازم لامفرمنه لكل متخصص، لكنّ هذه الضوابط، كما أشرت قبل قليل، لم يلتزم بها جميع علماء النحو، ولعل أهم أسباب ذلك أنَّ علماء النحو الأوائل لم يذكروها مجموعة في كتاب تحت عنوان معين لتكون منهجاً علمياً لمن أراد إجراء القياس من العلماء اللاحقين، لذلك وجد بعض علماء النحو –وهم كثيرون– أنفسهم في حلّ من أيّ ضابط، فراحوا يُجرون القياس حراً من كل قيد، ثم صار القياس عندهم وسيلة يدعمون به آراءهم. والمهم أنَّ المحققين من علماء النحو لم يذكروا هذه الضوابط إلاّ متناثرة في أنحاء بحوثهم الاستدلالية. وقد أخذتُ أغلبها بالاستنباط، وذلك لعدم تصريح العلماء بها، علماً بأنَّ العلماء لم يُجمعوا عليها كلها، بل قد وقع الخلاف في بعضها. وإنَّ استخراجها من طيات البحوث الاستدلالية القديمة لأمر يحتاج إلى مزيد من

الدقة والصبر على التحقيق، وهو غاية في الخطورة لأنه يساعد مساعدة فاعلة على تحديد الأقيسة الصحيحة وضبطها وكيفية استخدامها وظيفياً للإفادة من ذلك في الدراسات الحديثة. وأنا ذاكر بعد قليل ما وضعت عليه يدي من ضوابط القياس. والذي يجدر ذكره أنَّ عدم مراعاة هذه الضوابط أدّى إلى إيجاد أقيسة غير صحيحه أنتجت أحكاماً كان لها دور مهم في تشويش النحو، وفتح الباب أمام الفوضي، لأنَّ العلماء لم يحددوا لنا ولهم القياس الصحيح، ولم يجتمعوا على تعيين ضوابط معينة له مما أدّى إلى التخليط والاضطراب والاختلال في الأحكام النحوية، وهذا أمرُ مؤسف حقاً، إذ كان العالم حراً في إجراء القياس دون أنْ يتبين معالم القياس الصحيح. والحق أنه إذا صحت هذه الضوابط التي سأذكرها فيما يلي، وأضيفت لها ضوابط صحيحة أخرى فانَّ الواجب يحتم علينا إعادة النظر في جميع الأقيسة النحوية والصرفية، ورصدها بدقة استناداً لتلك الضوابط بشرط عدم المساس بالسماع. وإنَّ هذا لعَملٌ جسيم لا يقوى عليه إلا نخبة من أساتذة علم أصول النحو. ولا يخفي أنَّ بعضَ ضوابط قياس الشبه قد يعتبرها بعض العلماء من مزاياه.

أهم ضوابط القياس في الدرس النحوي

١- أنْ يكون القياس منتزعاً من السماع المطرد، كما «لو أضفت الى المساجد قلت: مسجديّ... وهذا قول الخليل وهو القياس على كلام العرب»[١]. وكرفع الفاعل ونصب المفعول.

فان كان القياس مستنبطاً من سماع غير مطرد، وكان مخالفاً لقياس آخر استنبط من السماع المطرد. فلا يجوز الأخذ به منعاً لتداخل الأقيسة وتشابك القوانين إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ولم يحدث التباس في المعنى، ومثال ما استنبط من غير المطرد، وكان مخالفاً للمطرد نصب الفاعل ورفع المفعول به، ونحو إعطاء الفعل الواحد فاعلين، كلمتين مستقلتين قياساً على لغة: «أكلوني البراغيثُ». ففي هذه

١- سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٣٧٨.

الحالة يكون القياس المطرد أرجح من غير المطرد.

ملاحظة

لقدوجّه بعض علماء النحو هذا الأسلوب (أكلوني البراغيثُ) بتوجيهات ثلاثة، في محاولة منهم لابعاده من الشذوذ، واعتباره موافقاً للقواعد المأخوذة من السماع المطرد، وهذه الأوجه هي الأتية:

١. أن تكون هذه الكلمة (البراغيث) بدلاً من الفاعل الذي هو الواو.

٢. أن تكون كلمة (البراغيث) مبتدأ مؤخراً، وجملة (أكلوني) خبره المقدم.

٣. أن يكون الواو حرفاً دالاً على الجمع، والفاعل البراغيث.

والذي يبدو أنَّ هذه التوجيهات الصحيحة تقطع الطريق أمام احتمال وجود فاعلين لهذا الفعل المذكور، وبذلك يكون هذا الأسلوب من السماع المطرد.

٢- يستحسن أنْ يكون للقياس مستند أو نظير من السماع يدعمه ويعاضده.

قال أبو علي الفارسي: «... ألا ترى أنَّ التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم...».[١]

وقال أيضاً: «ألا ترى أنه يجوز في القياس أشياء كثيرة نحو: الجر في «لدُن» و«غُدوَة»، والضم في «لعمرك» في القسم، واستعمال الماضي من «يَذرُ» و«يَدَعُ» وإيقاع أسماء الفاعلين أخباراً لـ «كادَ» و«عسى»، ثم لا يجيء به السماع فَيُرفَضُ ولا يُؤخَذُ ويُطرَحُ ولا يُستعملُ، ويكون المستعمل لذلك آخذاً بشيء رفضه أهل العربية».[٢]

وقال سيبويه: «... وذلك نحو: سفرجل وفرزدق.. فتحقير[٣] العرب هذه الأسماء سُفَيْرِجٌ وفُرَيزِدٌ... وهذا قول يونس. وقال الخليل: لو كنت مُحَقِراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين لقلتُ: سُفَيْرِجٌ كما ترى حتى يصير بزنة

١- ابو علي الفارسي، المسائل الحلبية، مخطوطة ورقة، ص٥٢.

٢- المصدر نفسه.

٣- يعني: فتصغير العرب هذه الأسماء.

«دُنَينِيرٌ». فهذا أقربُ، وإنْ لم يكن من كلام العرب».[١] بل هو مقيس عليه.

فيونس قاس تصغير نحو: «سفرجل» و«فرزدق» على جمع التكسير، ووجه الشبه الجامع وجود الزيادة في كل منهما، فحذف في التصغير كما حُذِفَ في الجمع، فقال في تصغير «سفرجل» و«فرزدق» على الترتيب، «سُفَيْرِجٌ» و«فُرَيْزِدٌ» كما قيل في جمعهما، «سَفارِجٌ» و«فرازِدٌ»، وقد دعم السماعُ هذا القياس، يعني وافق العربُ يونس في قياسه هذا. إذن فقياسه أصح.

أمّا الخليل فقد قاس تصغير تلك الأسماء على وزن «فُعَيْعِيلٌ»، وقال في تصغير «سفرجل» و«فرزدق»: «سُفَيْرِجْلٌ» و«فُرَيْزِدْقٌ» كما قيل في تصغير «دينار»: «دُنَيْنِيْرٌ».

فقياس الخليل أقرب، لأنه على وزن التصغير دون حذف، لكنَّ السماع لم يدعمه، ولم يعضده لذلك رُجِّحَ قياس يُونس عليه.

وقال سيبويه أيضاً: «... وأمّا قول النحويين: قد أعطاهُوكَ وأعطاهُوني، فانما هو شئ قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلامَ في غيرِ موضعه. وكان قياس هذا لو تُكَلِّمَ بهِ كان هَيِّناً».[٢]

٣- يجب بذل الدقة اللازمة لتعيين المقيس عليه الصحيح المناسب، وإنما يتحقق التعيين هذا بالتأكد من وجود المناسبة اللازمة بين المقيس والمقيس عليه.

مثال ذلك استدلال الكوفيين أو قسم منهم على إعراب فعل الأمر للمواجه بقياس هذا الفعل على فعل النهي والوجه الجامع بينهما هو الضدية. فالقياس من نوع حمل الضد على الضد، فكما أنَّ فعل النهي معرب فكذلك فعل الأمر للمواجه.

قال أبو البركات الأنباري ذاكراً استدلال الكوفيين هذا: «و منهم[٣] مَن تمسك بأن قال: الدليل على أنه معرب مجزوم أنا أجمعنا على أنَّ فعل النهي معرب مجزوم

١- سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٤١٨.

٢- المصدر نفسه، ج٢، ص٣٦٣.

٣- اي: و من الكوفيين.

نحو: (لا تَفعَلْ) فكذلك فعل الأمر نحو: (افْعَلْ)، لأنَّ الأمر ضد النهي، و هم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره. فكما أنَّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر».[١]

إنَّ هذا القياس في ظاهر أمره صحيح لا غبار عليه. لكننا إذا دققنا النظر فيه من الناحية المطلوبة علمياً يتضح لنا بطلانه لعدم وجود المناسبة المطلوبة بين المقيس و المقيس عليه، و فيما يلي مناقشة هذا القياس، و نقده.

المناقشة

إنَّ المعرب ليس فعل النهي، و إنما هو الفعل المضارع الذي يرفع إذا تجرد عن عوامل النصب و الجزم، و ينصب إذا تقدمه عامل من عوامل النصب، و يجزم إذا سبق بعامل جزم مثل (لا) الناهية. و عليه فالمقيس عليه في الحقيقة هو الفعل المضارع الذي تطرأ عليه الحالات الاعرابية الثلاث، لا فعل النهي بالخصوص، فالمقيس عليه هو الفعل المضارع المجرد من التقييد بحالة إعرابيه معينة. و معلوم أنَّ هذا الفعل ليس ضداً لفعل الأمر. و إذا كان ذلك كذلك فلا مناسبة علمية و لا مشابهة بين فعل الأمر للمواجه و الفعل المضارع. و بهذا يتضح فساد اعتبار فعل النهي مقيساً عليه لفعل الأمر. و لو كان فعل الأمر للمواجه معرباً لوجب أن تختلف عليه أنواع الاعراب الثلاثة.

و الذي يبدو أنّ استدلالنا هذا على إبطال قياس الكوفيين أقرب من استدلال البصريين المذكور أدناه إلى الواقع العلمي.

قال أبو البركات ناقلاً رَدَّ البصريين لقياس الكوفيين: «و أما قولهم:[٢] (إنّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر، لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره) قلنا: حمل فعل الأمر على فعل النهي في الاعراب غير

١- ، الأنباري، الانصاف، ج٢، ص٥٢٨.

٢- يعني قول الكوفيين.

مناسب، فإنَّ فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم، فاستحق الاعراب فكان معرباً، و أما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم، فيستحق أنْ لا يعرب، فكان باقياً على أصله في البناء».[١]

فرد البصريين هذا مبتن على وجوب وجود وجه الشبه المعتمد في القياس الأول في القياس الثاني، لكنَّ هذا غير واجب.

٤- لا يستطيع القياس تغيير هوية نوع من أنواع الكلم الثلاثة، فليس في قدرة القياس و لا من صلاحيته تحويل الاسم إلى الفعل أو بالعكس. و لا من وظائفه تغيير الاسم إلى الحرف و بالعكس أو تغيير الفعل إلى الحرف و بالعكس.

فلا يجوز أنْ يؤدي القياس إلى أنْ يلحق بالمقيس عليه شيء فاقد للصفات الأصلية لنوع المقيس عليه.

فمثلاً حمل الكوفيون (رُبَّ) على (كم) في أنَّ كلاً منهما للعدد، و أنَّ (كم) للتكثير و (رَبَّ) للتقليل، فوجه الشبه معنوي مركب من الضدية و المناظرة.

و المهم أنَّ هذا القياس أنتج الحكم على (رُبَّ) بأنها اسم. لكنَّ البصريين أشكلوا على هذا القياس بأنه ألحق بأفراد جنسٍ شيئاً فاقداً لصفات أفراد ذلك الجنس، لأنَّ (رُبَّ) لا تقبل علامات الاسم، و قد طعن البصريون إضافة لذلك في وجه الشبه المعتمد في قياس الكوفيين، و فيما يلي قياس الكوفيين متلواً برَدِّ البصريين.

قال أبو البركات مثبتاً قياس الكوفيين: «أما الكوفيون فإنهم احتجوا بأن قالو: إنما قلنا إنه اسم حملاً على (كم)، لأنَّ (كم) للعدد و التكثير، و (رُبَّ) للعدد و التقليل، فكما أنَّ (كم) اسم فكذلك (رُبَّ)».[٢]

و قال أبو البركات مجيباً عن البصريين، ورادّاً قياس الكوفيين هذا: «و أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنما قلنا إنها اسم حملاً على (كم): لأنَّ

١- الأنباري، الانصاف، ج٢، ص٥٤١-٥٤٢.

٢- المصدر نفسه، ص٨٣٢.

(كم) للعدد و التكثير، و (رُبَّ) للعدد و التقليل» قلنا لا نسلم أنها للعدد و إنما هي للتقليل فقط، على أنَّ (كم) إنما حكم بأنها اسم لأنه يحسن فيه علامات الأسماء نحو حروف الجر، نحو: (بكم رجلٍ مررت) و ما أشبه ذلك، و جواز الإخبار عنه، نحو: (كم رجلاً لا حاك). و هذا غير موجود في (رُبَّ). فدَلَّ على الفرق بينهما».[١]

٥- اشترط العلماء بشكل عام – كما يبدو – في قياس الشبه عدم جواز أنْ يحمل الحرف على الاسم و أنْ يشبهه، و أجازوا حمل الاسم على الفعل و على الحرف، و شبهه لهما. كما أجازوا حمل الفعل على الاسم و على الحرف و مشابهته لهما. قال الرضي بعد شرح مفصل: «فظهر أنَّ الاسم قد يشابه الفعل و الحرف، و كذا الفعل قد يشابه الاسم و الحرف، و أما الحرف فيشابه الفعل فقط».[٢]

لكنني وجدت ابن يعيش قد نسب إلى سيبويه أنه شبَّهَ واو الحال بـ (إذ). قال ابن يعيش: «شبَّهَ سيبويه واو الحال بـ (إذ)، و قدرها بها و ذلك من حيث كانت (إذ) منتصبة الموضع، كما أنَّ الواو منتصبه الموضع. و أن ما بعد (إذ) لا يكون إلاّ جملة كما أنَّ الواو كذلك. و كل واحد من الظرف و الحال يقدر بحرف الجر».[٣]

٦- يشترط بذل الدقة الكافية و التعاون المشترك في تعيين وجه الشبه الصحيح، لأنَّ الاختلاف في وجه الشبه يؤدي إلى أحكام مختلفة متباينة قد تساعد على التشويش و الفوضى، لكنني لم أجد في المصادر ضوابط يتم على أساسها تعيين الوجه الشبهي الصحيح.

مثال ذلك اختلاف الكوفيين و البصريين في مسألة إعمال[٤] (إنْ) المخففة من الثقيلة، فذهب البصريون إلا المبرد إلى إعمالها و ذهب الكوفيون و أبو العباس المبرد إلى إهمالها و إبطال عملها، و إذا دققنا النظر في هذه المسألة وجدنا أنَّ

١- الأنباري، الانصاف، ج٢،ص٨٣٣.

٢- الرضي، شرح الكافية، ج١، ص١٠٥.

٣- ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٦٨.

٤- الأنباري، الانصاف، المسالة الرابعة و العشرين.

السبب الأصلي في هذا الخلاف هو اختلافهم في تعيين وجه الشبه، لأنَّ الكوفيين و المبرد[١] اعتمدوا الشبه اللفظي فقط، و حين نقص عدد أحرف (إنَّ) بـالتخفيف زال وجه الشبه فبطل القياس و انتفى عملها.

قال أبو البركات الأنباري: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها لا تعمل لأنَّ المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، و إنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فاذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أنْ يبطل عملها».[٢]

أما البصريون فقد اعتمدوا الشبهين اللفظي و المعنوي في قياس إعمال (إنَّ)، و حملها على الفعل في العمل. و حينما خففت بقي وجه الشبه ثابتاً تقريباً. و مع ذلك فقد احتجوا لِما أصاب الشبه اللفظي من النقص بأنَّ (إنْ) لازالت شبيهة بالفعل لفظاً، لأنها بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه نحو (عِ الكلامَ) و (شِ الثوبَ).

قال أبوا البركات: «لأنَّ (إنَّ) إنما عملت لأنها اَشبهت الفعل لفظاً و معنى، و ذلك من خمسة أوجه، و قد قدَّمنا ذكرها في موضعها، فاذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، و لذلك لا بيطل عمله ألا ترى أنك تقول: (عِ الكلامَ، و شِ الثوبَ، ولِ الأمرَ) و ما أشبه ذلك، و لا تبطل عمله، فكذلك ههنا».[٣]

و المهم أنَّ الخلاف في هذه المسألة – كما يبدو – ناشئ من الخلاف في وجه الشبه. و من أمثلة ذلك اعتراض ابن جني على قياس الكوفيين الذي حملوا فيه (أنْ) المصدرية على (ما) المصدرية في الإهمال و عدم نصبها للمضارع بعدها. و قد استبعد أنْ يكون هذا القياس صحيحاً، إذ كان اعتراضه منصباً على وجه الشبه الذي اعتبره الكوفيون في هذا القياس فقد استدل على أنّ وجه الشبه هذا غير معتبر فلا يقوم عليه قياس صحيح، و الوجه الشبهيّ الذي اعتبره الكوفيون هو كون كل من

١- المبرد، المقتضب، ج٢، ص٣٦١.

٢- الأنباري، الانصاف، ج١، ص١٩٥.

٣- المصدر نفسه، ج١، ص٢٠٨.

(ما) و (أنْ) مصدرية. فوجه الشبه معنوي. لكنَّ ابن جني اعتقد أنَّ هذا الوجه الشبهي لا يكفي لأنَ يكون وجهاً جامعاً يمكن أنْ يبتني عليه قياس صحيح، فقد أوضح أنَّ الذي يسقط هذا الوجه الشبهي من الاعتبار إنما هو كون المشبه به و المشبه لا يدلان على زمان واحد، لأنَّ (ما) تختص بالحال في حين أنَّ (أنْ) تستعمل للماضي و للمستقبل فقط و لا تستعمل للحال، قال ابن جني: «و سألت أبا علي عن قول الشاعر:

من البسيط، والقافية من المتراكب:

أنْ تَقرَآنِ على أسماءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وَ أنْ لا تُعْلِما أحَدا[1]

فقلت له: لِمَ رفع (تقرآنِ)؟ فقال: أراد (أنَّ) الثقيلة، أي: (أنكما تقرآنِ) هذا مذهب أصحابنا. و قرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيي في تفسير (أنْ تقرآن). قال: شبّه (أنْ) بـ (ما) فلم يعملها في صلتها. و هذا مذهب البغداديين و في هذا بُعد. و ذلك أنَّ (أنْ) لاتقع إذا وُصِلَتْ حالاً أبداً. إنما هي للمضي أو الاستقبال، نحو: (سرّني أنْ قامَ زيدٌ) و (يسرُّني أنْ يقومَ غداً). و لا تقول: (يسرُّني أنْ يقومَ) و هو في حال قيام. و (ما) إذا وُصِلَت بالفعل فكانت مصدراً فهي للحال أبداً، نحو قولك: (ما تقومُ حَسَنٌ) أي: قيامك الذي أنت عليه حسن. فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى. و كل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها».[2]

٧- أنْ يكون وجه الشبه صفة مشتركة بين المشبه و المشبه به و أنْ يتصف بها كل منهما، و لكنها أصل في المشبه به، فان لم يكن وجه الشبه كذلك لم ينعقد القياس.

مثال ذلك ما جاء في النص التالي حيث أورد ابن جني قياس شبه ثم أبطله لعدم

١- البيت غير معروف قائله و هو في: مجالس ثعلب: ج١، ص٣٢٢ برواية: (و أنْ لا تُخبر أحدا). و في سر صناعة الاعراب لابن جني: ج٢، ص٥٤٩ برواية: (و أنْ لا تُعلِما أحدا). و في الانصاف للأنباري: ج٢، ص٥٦٣ برواية: (و أنْ لاتُشْعِر أحَدا). و هو بهذه الرواية في اغلب بقية المصادر.

٢- ابن جني، سر صناعة الاعراب، ج٢، ص٥٤٩.

وجود وجه شبهي صحيح جامع، و بعد ذلك أورد قياساً صحيحاً جامعاً قائماً على وجه شبهي صحيح جامع.

قال ابن جني: «فان قلت: فقد تقول: فيها رجلٌ قائمٌ. و تجيز فيه النصب فتقول: فيها رجلٌ قائماً. فاذا قدّمت أوجبت أضعف الجائزين. فكذلك أيضاً تقتصر في هذه الأفعال نحو: (أكرُمُه و أشعُرُه) على أضعف الجائزين و هو الضم.

قيل: هذا إبعاد في التشبيه، و ذلك أنك لم توجب النصب في (قائماً) من قولك: فيها رجلٌ قائماً. و (قائماً) هذا متأخر عن (رجل) في مكانه في حال الرفع، و إنما اقتصرت على النصب فيه لمّا لم يجز فيه الرفع أو لم يَقوَ. فجعلت أضعف الجائزين واجباً ضرورة لا اختياراً، و ليس كذلك: كرمتُه أكرُمُه، لأنه لم يُنقَضْ شيء عن موضعه، و لم يقدم و لم يؤخر».[١]

أقول في بداية توضيح هذا النص إنَّ الضعف مختص بالجملة التالية: (فيها رجلٌ قائماً) و لا يتعدّاها إلى قولك: (فيها قائماً رجلٌ)، لأنَّ النصب هنا واجب و مختص بهذه الجملة.

شرح النص

أراد ابن جني في نصه المتقدم أنْ يجد علة لمجئ العين من مضارع فعَلتُه مضمومة دائماً إذا كانت من (فاعَلْنِي أفْعُلُهُ) نحو: كارَمَنِي فكرمته أكرُمه و عالمَنِي فعلمتُهُ أعلُمُه)، في حين أنَّ قياس عين مضارع فعَل أنْ تكون مكسورة (يَفعِلُ) و قد يجوز ضمها و لكنَّ كسرها أقيس و الضم أضعف منه. فابن جني و هو في مقام البحث عن علة الضم تصوّر قائلاً يقول له:

إنه يجوز في قولك (فيها رجلٌ قائمٌ) أنْ تنصب (قائماً) على الحال و تقول: (فيه رجلٌ قائماً) و هذا جائز ضعيف، و لكنك إذا قدمت (قائماً) على (رجل) وجب نصبه نحو (فيها قائماً رجلٌ)، فأنت قد أوجبت النصب و هو أضعف الجائزين.

١- ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٢٢٤.

فكذلك القول في ضم عين المضارع من فاعلني. فهو شبيه بايجابك النصب، لأنك اقتصرت على الضم و هو أضعف الجائزين، يعني شبه هذا القائل ضم العين بنصب (قائم) إذا تقدم على (رجل) بتوهم وجه شبه بينهما فكل منهما في نظره أضعف جائزين.

و لكنَّ ابن جني رَدَّ ذلك، و أبطل هذا القياس ببيان عدم وجود وجه شبهي جامع، فأوضح أنك لم توجب النصب في (قائم) إلا بعد تغيير مكانه و تقديمه على (رجل)، و بعد أن انتفى الرفع. أما وجوب رفع العين من أكرُمه و أشعُره فلم يحدث نتيجة تقديم أو تأخير، و عليه فالقياس باطل لعدم الجامع.

و بعد أن انتهى ابن جني من إبطال هذا القياس أورد القياس الذي أعطيت بموجبه الضمة لعين المضارع.

قال بعد ذلك: «و علته عندي أنَّ هذا موضع معناه الاعتلاء و الغلبة، فدخله بذلك معنى الطبيعة و النحيزة التي تغلِبُ و لا تُغلبُ، و تلازمُ و لا تفارقُ. و تلك الأفعال بابها: فعُل يَفعُل، نحو: فقُه يفقُه إذا أجاد الفقه، و علُم يعلُم إذا أجاد العلم... فلما كان قولهم، كارمني فكرمته أكرُمه و بابه صائراً إلى معنى فَعُلتُ أفعُل أتاه الضم من هناك فاعرفه».[١] و عليه فالقياس الذي اعتمده ابن جني هنا هو قياس شبه حُمِلَ فيه النظير على النظير للشبه المعنوي الجامع. فالقياس صحيح لأنه قيس فيه مضارع فاعلني على بابها فعُل يفعُل للشبه المعنوي الذي هو وجود الطبيعة في كل. فانتقل ضم العين إلى مضارع فاعلني.

٨- انفراد المشبه به بوجه الشبه و اختصاصه به دون غيره، لعل من شروط القياس أنْ يختص المشبه به بوجه الشبه دون غيره أو أنْ يكون وجه الشبه أصلاً في المشبه به.

مثال ذلك بناء الأسماء، فإنَّ علل بنائها عند أكثر المحققين من علماء النحو إنما

١- ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٢٢٥.

هو شبهها بالحروف، فإنَّ كل قسم، أو أكثر، من الأسماء المبنية قد أشبه الحروف بوجه شبهي معين، و أحد هذه الأوجه الشبه الوضعي، و هو شبه الاسم الحرف في وضعه على حرف أو حرفين، لأنَّ الأصل في وضع الحروف أنْ تكون على حرف أو حرفي هجاء، و أنَّ الأصل في وضع الأسماء أنْ توضع على ثلاثة أحرف فأكثر، فما وضع من الأسماء على أقل من ثلاثه أحرف قد شابه الحرف في وضعه و استحق البناء.

المناقشة

يرد على هذا السؤال التالي:

لماذا لم تعرب الحروف التي وضعت على أكثر من حرفين لمشابهتها الأسماء، كما بنيت الأسماء التي وضعت على أقل من ثلاثة أحرف لمشابهتها الحروف؟.

الجواب: إنَّ بين المشابهتين فرقاً مهماً، إذ إنَّ الأسماء قد أشبهت الحروف في أمر يخصها دون غيرها[١] لذلك بنيت في حين أنَّ الحروف أشبهت الأسماء في أمر لا يخصها، بل يوجد في الأفعال أيضاً، لأنَّ الأصل في وضع الفعل أنْ يكون على ثلاثة أحرف فأكثر، كما أنَّ الأسماء كذلك.

و ليس من نافلة القول أن نذكر أنَّ من العلماء من علل ذلك مجيباً على السؤال المتقدم بأنَّ المعاني المختلفة لا تتوارد على الحرف لذلك لم يحتج إلى الاعراب و لم يفتقر إليه، لأنَّ الموجب للاعراب إنما هو توارد المعاني المختلفة على الكلمة كالفاعلية و المفعولية و الإضافة.

و يرد على هذا الجوابِ السؤال التالي:

لماذا أعرب الفعل المضارع وهوكالحرف في عدم توارد المعاني المختلفة عليه؟

الجواب الذي نورده لهذا السؤال أنَّ شبه الفعل بالاسم أقوى من شبه الحرف به.

١- الرضي، شرح الكافية، ج١، ص١٠٤.

و إنَّ قوة هذا الشبه تتجلي في الموردين التاليين:

الأول: أنَّ الفعل أقوى شبهاً بالاسم في الجنس الأعم أعني الكلمة، فكل من الاسم و الفعل و الحرف تشترك في كون كل منها كلمة. و لكنَّ الفعل أشبه بالاسم لأنهما يشتركان في أمر يبعدهما عن الحرف، و هذا الأمر هو أنَّ كلاً منهما يدل بنفسه على معنى جزئي مستقل.

الثاني: أنَّ الفعل أشبه الاسم في غير الجنس الأعم كذلك ومن أوجه عديدة منها:

١. تساويهما في عدد الحروف، فانَّ عدد حروف الفعل المضارع مساوية لعدد حروف اسم الفاعل المشتق منه.

٢. توافقهما في ترتيب الحركات و السكنات كما في (يَذْهَبُ) و (و ذاهَبُ)، و في (يَسْتَخْرِجُ) و (مُسْتَخرِجُ).

٣. دخول لام الابتداء على كل منهما نحو:إنَّ محمداً لصادِقٌ وإنَّ محمداً ليَصدُقُ.

٩- لا يلجأ إلى قياس و لا يُركن إليه إلا إذا عدم الشيء في السماع، فسيبويه لا يجيز القياس إلا فيما لم يرد فيه السماع.

قال سيبويه: «... إلاّ أنْ تقيس شيئاً، و تعلم أنَّ العرب لم تكلم بهِ»[١].

و قال أبوعلي الفارسي: «و إنما يُلجأ إليه[٢] إذا عدم في الشيء السمع»[٣].

١٠- لا يُجيز سيبويه التسرع في الركون إلى القياس إلا بعد التفحص و عدم إمكانية معالجة الأمر باستخدام السماع، فهو لا يجيز إلحاق شيء يجيزه القياس بالكلام العربي مع إمكانية الاستفادة من السماع.

مثال ذلك ما ذهب إليه سيبويه في النسب إلى «عباديد»، و هو جمع ليس له واحد، فذهب إلى أنَّ النسب إلى «عباديد» أمر سماعي هو: «عَبادِيديّ»، فأجاز في مثل هذا المورد أنْ يُنسب إلى الجمع علماً بأنَّ القياس يحكم بأنَّ له واحداً، و واحده

١- سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٩٤.

٢- يعني القياس.

٣- أبي علي، المسائل الحلبية، مخطوطة ورقة ٥٢.

إما «عُبدود» أو «عِبدِيد» أو «عِبداد»، و يحكم القياس أيضاً بأن يكون النسب إلى الواحد لا إلى الجمع: «عُبدودِيّ» أو «عِبدِيديّ» أو «عِبدادِيّ». و لكنَّ سيبويه رجح أنْ يكون النسب إلى الجمع لأنه مسموع. علي أنْ يكون للمفرد القياسي الذي لم تتكلم به العرب. و في هذا خدمة للسماع «للغة»، و تقديم له على القياس.

قال سيبويه: «و إنْ أضفت إلى «عباديد» قلت: عبادِيدِيّ، لأنه ليس له واحد، و واحده يكون على «فُعْوُل» أو «فِعْلِيل» أو «فِعْلال» فاذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتي تعلم، فهذا أقوى مِن أنْ أحدثَ شيئاً لم تكلم به العرب».[١]

و قال الرضي الأستراباذي: «و كذا «أي و كذا ينسب إلى الجمع» إنْ كان الأسم جمعاً في اللفظ و المعنى لكنه لم يستعمل واحده... كعباديد، تقول: عَبادِيدِيّ، قال سيبويه: كون النسب إليه على لفظه أقوي من أنْ أحدث شيئاً لم يتكلم به العرب، و إنْ كان قياساً نحو: عُبْدُوْدِيّ أو عِبْدادِيّ».[٢]

١١- أنْ لايكون القياس معارضاً للسماع، أي أن لا ينتج حكماً مخالفاً لما جاء به السماع، فان وقع ذلك كان السماع راجحاً و مقدماً عليه.

قال ابن جني: «و اعلم أنك إذا أدّاكَ القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياسِ غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه».[٣]

و قال أيضاً: «... إلاّ أنَّ الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به و ترك القياس، لأنَّ السماع يبطل القياس.

قال أبو علي: لأنَّ الغرض فيما نُدوّنُه من هذه الدواوين و نثبته من هذه القوانين إنما هو ليلحق مَن ليس من أهل اللغة بأهلها و يستوي مَن ليس بفصيح و من هو فصيح فاذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب و عدل عن القياس إلى

١- الكتاب، سيبويه، ج٣، ص٣٧٩.

٢- الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص٧٨.

٣- ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٢٥.

السماع».[١]

مثال ذلك ما يلي: قال سيبويه: «و ذلك إذا أردت أنْ تكثِر الشيء بالمكان و ذلك قولك: أرضٌ مَسْبَعَةٌ، و مَأسَدَةٌ، و مَذأبَةٌ. و ليس في كل شيء يقال إلاّ أنْ تقيس شيئاً و تعلم أنَّ العربَ لم تكلم به.[٢] و لم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الضفدع و الثعلب كراهية أنْ يثقل عليهم، و لأنهم قد يستغنون بأنَّ يقولوا: كثيرةُ الثعالب، و نحو ذلك. و إنما اختصوا بها بنات الثلاث لخفتها».[٣]

يبدوا أنَّ المانع من قياس ما جاوز ثلاثة أحرف على ما جاء من مفعلة في ذوات الثلاثة أمران:

الاول: أنَّ السماع قد جاء بنحو «كثيرةُ الثعالب»،[٤] و هذا يعارض ما يأتي به القياس من نحو: «أرضٌ مُثعْلَبَةٌ» خصوصاً و أنَّ العرب خصوا بنات الثلاثة فقط بهذا الوزن.

و الثاني: أنَّ العرب استغنوا عما يقتضيه القياس «مثعلبة» بقولهم: «كثيرة الثعالب». و معلوم أنَّ المستغني عنه مسقط من كلامهم.[٥]

١٢- أنْ لا يكون ما أجازه القياس قد رفض العرب استعماله لاستغنائهم بغيره، مثال ذلك: «استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر «ما» في التعجب، نحو قولهم: ما أحسن زيداً. و لم يستعملوا هنا اسم الفاعل، و إنْ كان الموضع في خبر المبتدأ إنما هو للمفرد دون الجملة. و مما رفضوه استعمالاً و إنْ كان مسوَّغاً قياساً «وذر» و «ودَعَ» أستُغنيَ عنهما بـ «ترك».[٦]

١٣- أنْ لا يكون المقيس عليه شاذاً عن قياس المطرد في السماع.

١- ابن جني، المنصب، ج١، ص٢٧٩.

٢- يعني لا يجوز لك استخدام القياس في مقابل السماع.

٣- سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٩٤.

٤- يعني: هذه ارضٌ كثيرةٌ الثعالب.

٥- سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٢١-٦٤٦.

٦- ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٩١.

قال سيبويه: «و لا ينبغي لك أنْ تقيس على الشاذ المنكر في القياس».[١]

و قال ابن جني: «فالوجه أنْ تحمله على ماكثر استعماله».[٢]

١٤- أنْ لا يكون الحكم الذي ينتجه القياس معارضاً لقياس آخر أرجح منه، و مثال ذلك قياس الخليل بن أحمد الفراهيدي في تصغير نحو: (سفرجل) و (فرزدق) فقياسه يقضي بتصغير (سفرجل) على (سُفيرِجٌ)، و (فرزدق) على (فُرَيْزِدْقٌ) قياساً على نحو (دُنَيْنِير). و قد عارض هذا القياس قياس يونس القاضي بحذف الحرف الأخير كما حذف في الجمع، فتصغير (سفرجل) و (فرزدق) عنده هو (سُفَيْرِجٌ) و (فُرَيْزِدٌ) و قياس يونس أرجح لأنَّ السماع موافق له، قال سيبويه: «... و ذلك نحو: سفرجل و فرزدق... فتحقير العرب هذه الأسماء سُفَيْرِجٌ و فُرَيْزِدٌ... هذا قول يونس، و قال الخليل: لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً... سُفَيْرِجٌ. كما ترى حتى يصير بزنة (دُنَيْنِيرٌ) فهذا أقرب و إنْ لم يكن من كلام العرب».[٣]

و مثال ذلك أيضاً أنَّ القياس يقضي بأن يكون لكل من الويح و الويل و الويب و الويس فعل، و لكن عارض ذلك قياس آخر رجح عليه و هو المنع من جمع إعلالين في كلمة واحدة، إذ لو جاء من تلك المصادر أفعال لكانت على (واحَ) و (وابَ) و (واسَ)، و العرب «لا يوالون بين إعلالين إلاّ لَمحاً شاذاً و محفوظاً نادراً».[٤]

١٥- إذا توقف إجراء القياس على علة ثبوت الحكم في المقيس عليه وجب بذل الدقة اللازمة لتشخيص تلك العلة قبل إجراء القياس، و الخلاف في تشخيصها يؤدي إلى الخلاف في الأحكام و تعددها.

مثال ذلك الخلاف الذي وقع بين مدرسة البصرة و مدرسة الكوفة في تعيين علة حذف حرف العلة من المضارع الناقص المجزوم، فقد اعتبر بعض الكوفيين علة

١- سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٤٠٢.
٢- ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٢٥.
٣- الكتاب، سيبويه، ج٣، ص٤١٨.
٤- ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٤٨٨.

الحذف العامل، و استناداً لذلك قاسوا فعل الأمر الناقص للمخاطب على المضارع الناقص المجزوم في حذف حرف العلة بالعامل، و بهذا القياس استدلوا على إعراب فعل الأمر للمخاطب لأنَّ القياس حكم بجزمه بعامل مقدر.

قال أبو البركات الأنباري: «و منهم[١] من تمسك بأن قال: الدليل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة أنك تقول في المعتل: (اغْزُ) و (ارْمِ) و (اخْشَ) فتحذف الواو و الياء و الألف كما تقول: (لم يَغْزُ) و (لم يَخْشَ) بحذف حرف العلة: فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة».[٢]

لكنَّ البصريين اعتبروا علة الحذف القياس، فقد حملوا الفعل المضارع الناقص المجزوم نحو (لم يَغْزُ) على الفعل المضارع الصحيح المجزوم، أي أنهم حملوا حرف العلة على الحركة في الحذف، فكما حذفت من المضارع الصحيح المجزوم (لم يذهبْ محمدٌ) حذف الحرف من المضارع الناقص المجزوم (لم يَرْمِ) للشبه بين حرف العلة و الحركة، لأنَّ حروف العلة جارية مجري الحركات. و هي مركبة منها، و الحركات مأخوذة منها.

و لمّا تَمَّ لهم هذا القياس، و ثبت حملوا فعل الأمر الناقص للمخاطب على الفعل المضارع الناقص المجزوم في حذف حرف العلة.

قال أبو البركات الأنباري ذاكراً قياس البصريين: «و أمّا قولهم: (إنك تحذف الواو و الياء و الألف من نحو: أغْزُ وَ ارْمِ وَاخْشَ: كما تحذفها من نحو: لم يَغزُ و لم يرمِ ولم يَخشَ) قلنا: إنما حذفت هذه الأحرف التي هي الواو و الياء و الألف للبناء، لا للاعراب و الجزم، حملاً للفعل المعتل على الصحيح، و ذلك أنه لمّا استوى الفعل المجزوم الصحيح و فعل الأمر الصحيح كقولك: (لم يَفْعَلْ) و (افعَلْ يا فتى)، و إنْ كان أحدهما مجزوماً و الآخر ساكناً سُوِّيَ بينهما في الفعل المعتل، و إنما وجب حذفها في الجزم لأنَّ هذه الأحرف التي هي الواو و الياء و الألف جرت مجري الحركات لأنها

١- يعني: و من الكوفيين.

٢- الأنباري، الأنصاف، ج٢، ص٥٢٨.

تشبهها، و هي مركبة منها في قول بعض النحويين، و الحركات مأخوذة منها في قول أخرين، و على كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما، و كما أنَّ الحركات تحذف للجزم فكذلك هذه الأحرف، فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء حملاً للمعتل على الصحيح، لأنَّ الصحيح هو الأصل و المعتل فرع عليه، فحذفت حملاً للفرع على الأصل».[١]

و المهم أنَّ الكوفيين اختلفوا مع البصريين في تعيين العلة التي ثبت بها الحكم في المشبه به، لذلك أنتج هذا الخلاف خلافاً في الحكم، فالحكم الذي خرج به الكوفيون أنَّ فعل الأمر للمخاطب معرب مجزوم، والحكم الذي خرج به البصريون أنّ فعل الأمر هذا مبنيّ.

النتيجة

لقد تمخض بحثنا في هذه المقالة عما يلي:

١. الاطلاع على الأهمية البالغة للدور الوظيفي لضوابط القياس الصحيح.

٢. أنّ الالتزام بضوابط القياس الصحيح يحد من كثرة الأراء، و يعطينا أحكاماً صحيحة، و بذلك تقل الخلافات، و يتخلص النحو من هذا الحمل الثقيل.

٣. أنه يتحتم على المتخصصين في علم أصول النحو أن يعيدوا النظر في جميع الأقيسة، و يدرسوها دراسة عميقة من جهة اشتمالها على الضوابط ليخرجوا منها الأقيسة الفاقدة للضوابط بشرط عدم المساس بالسماع الفصيح، و عملية التنقية هذه لايقوى على أدائها أداءً صحيحاً متقناً إلاّ نخبة من أساتذة علم أصول النحو، و هم ليسوا بكثيرين، والمهم أنَّ هذا العمل الجسيم يمثل الطريق الصحيح لتيسير النحو و إحيائه.

١- الأنباري، الأنصاف، ج٢، ص٣٤٢-٥٤٣.

المصادر و المراجع

١. أبوالبركات كمال‌الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصرين و الكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، الطبعة الرابعة،١٩٦١م.

٢. ثعلب أبوالعباس، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دارالمعارف بمصر، الطبعة الرابعة،١٩٨٠م.

٣. ابن جني أبوالفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،١٩٥٢م.

٤. ابن جني أبو الفتح عثمان، سر صناعة الاعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دارالقلم، دمشق، الطبعة الثانية،١٩٩٣م.

٥. ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف شرح تصريف المازني، تحقيق ابراهيم مصطفي، و عبدالله أمين، الطبعة الأولى، شركة مكتبة و مطبعة مصطفي الحلبي، القاهرة،١٩٥٤م.

٦. الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، تصحيح يوسف حسن عمر، الطبعة الأولى، جامعة قاريونس، ١٩٧٨م.

٧. سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

٨. أبوعلي الفارسي، الحسن عبد الغفار، المسائل الحلبية، مخطوط دارالكتب المصرية، ٥ ش نحو ٢٦٦.

٩. القِفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، اِنباه‌الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم،المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى،٢٠٠٤م.

١٠. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

١١. ابن يعيش موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، عالم الكتب، بيروت، د. ت.